

٨٨٤

كتاب شرح الورقات



جلال الدين المحلي

Copyright © King Saud University

٢١٦٦
٣٠

٢١٦١

ن. ج

٨٨٤

شرح الورقات لا مام الحرمين ، تأليف جلال الدين

المحلي ، محمد ابن احمد - ٨٦٤ هـ . كتب
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٣ ق ١٩ س ٢٣٥ ر ١٧ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ واضح ، طبع

الازهرية ٢ : ٥٦ كشف الظنون ٢ : ٥٠٠
١ - اصول الفقه الاسلامي . ١ - المؤلف .

ب - تاريخ النسخ . ج - شرح الجلال على
ورقات امام الحرمين .

١٠٧
٩
كتاب
شرح الورقات لسيد
الشيخ الامام العلامة
سیدی جلال الدین
المحلی اعاده
علینا وعلی المسلمین
من رکنہ وحرثنا فی
زمرتہ امینہ
احمد
امینہ

مکتبہ جامعۃ الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	كتاب شرح الورقات
الرقم	٨٨٤
اسم المؤلف	سيد جلال الدين المحلي
تاريخ النسخ	القرن الثالث عشر الهجري
عدد الاوراق	١٣٠
ملاحظات	اصول فقط
القياس	٢١٦

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تفتنى
هذه ورفات قليلة تشتمل على مصرفة فصول من اصول الفقه
مؤلف من جزئين احدهما الاصول والاخر الفقه مفردين من الافراد
مقابل التركيب لا الشئ والجمع والمؤلف يعرف بمعرفة الفقه
فالاصل الذي هو مفرد الجز الاول هو ما بني عليه غيره كاصل الجداري على
واصل الشجر اي طرفها الثابت في الارض والفرع هو مقابل اصل
ما يبني على غير فرع الشجرة لاصلها وفروع الفقه لاصوله والفقه
الذي هو الجز الثاني له معنى لغوي وهو الفهم ومعنى شرعي وهو
معرفة الاحكام الشرعية التي لم يفرغ الاجتهاد كالعلم بان النية
في الوضوء واجبة وان الوثر مندوب وان النية من الليل شرط في صوم
رمضان وان الزكاة واجبة في مال الصبي غير واجبة في الخالي للبايع وان
القتل يقتل بوجوب الفصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف
ما ليس طريق الاجتهاد كالعلم بان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا
محرم ونحو ذلك من مسائل الفطعية فلا يسمى فقهها فالفقه هنا المعنى
الظن والاحكام المراد فيما ذكر سبعة الواجب للمندوب والمباح والمختار
والكروية والصحيح والفاسد فالفقه العلم بالواجب والمندوب والمباح
السبع اي فان هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا
الى اخر جزئيات السبعة فالواجب من حيث وصفه بالوجوب ما
يتاب على فعله ويعاقب على تركه ويكفي في صدق العقاب وجوه
لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز ان يريد ويترب

العقاب

العقاب على تركه كما عبر به غير ولا ينافي العفو والمندوب
من حيث وصفه بالندب ما يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح
من حيث وصفه بالالاحة ما لا يتاب على فعله وتركه ولا يعاقب
على تركه وفعله اي ما لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب
والمختار من حيث وصفه بالمختار ما يتاب على تركه امثال ذلك
على قوله ويكفي في صدق الوحيد العقاب وجودة لواحد من
العصاة مع العفو عن غيره ويجوز ان يريد ويترب العقاب
على فعله كما عبر به غير ولا ينافي العفو والكروية من حيث
وصفه بالالكروية ما يتاب على تركه امثال ذلك ولا يعاقب على
فعله والصحيح من حيث وصفه بالصحة ما يتعلق به النفوذ
ويعقد به بان استيخار ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان او عبادة
والباطل من حيث وصفه بالبطال ما لا يتعلق به النفوذ
ولا يعقد به بان لم يستخار ما يعتبر فيه شرعا عقدا او عبادة
والعقد ينصف بالنفوذ والعقدان والعبادة تنصف
بالاعتداد فقط اصطلاحا والفقه بالمعنى الشرعي لخص
من العلم لصدق العلم بالحق وغيره فكل فقه علم وليس
كل علم فقه والعلم معرفة للعلوم اي لا يراد من شأنه ان
يعلم على ما به والواقع كادراك الانسان بانه حيوان ناطق
ولمجهل تصور الشئ اي ادراكه على خلاف ما هو به في الواقع



كادراك الفلاسفة ان العلم وهو ما سوى الله فذيم وبعضهم
وصف هذا الجبرل بالمركب وجعل البسيط عدم العلم بالتشبي
كعدم علمنا بما تحت الارضين وما في بطون البحار وعلى
ما ذكره المص لا يسمى هذا جبرلا والعلم الضروري ما لم يقع
عن نظر واستدلال كالعلم الواقع باحدى الحواس الخمس الظاهرة
وهي السمع والبصر والشم والذوق فانه يحصل بمجرد
الاحساس بها من غير نظر واستدلال واما العلم للنسب
فهو الموقوف على النظر والاستدلال كالعلم بان العالم حادث
فانه موقوف على النظر في العالم وما يشاهد فيه من التغير
الحدوث والنظر وهو الفكر في حال المنظر فيه ليؤدي الى
المطلوب ^{من علم} والاستدلال طلب الدليل ليؤدي الى المطلوب
فؤدي النظر والاستدلال واحد فجمع للبصفتين
في الدثبات والنفي تأكيد والدليل هو المرشد الى المطلوب
لانه علم من عليه والظن يجوز امرين احدهما الظاهر من
الاخر عند الجوز والشك يجوز امرين لادمية لاحدهما
على الاخر عند الجوز والزم في علم زيد ونفيه على السوي
شك ومع رجحان الثبوت او الارتفاع في اصول الفقه الذي
وضع فيه هذه الارتفاعات طرقة اي طرق الفقه على سبيل اجمال
مطلق النص والرهني وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع
والقياس

فينقل من غيره

والقياس والاستصحاب من حيث البحث عن اولها بان
لوجوب والثاني بانه للحرمة والباقي بانها حج وغير ذلك مما
سياتي مع ما ينفق به بخلاف طرقة على سبيل التفصيل
خو اقيم الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى عليه
وسلم في الكعبة كما اخرج السبخان والاجماع على ان ليل
الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها وفا
الارز على البر في امتناع بيع بعض الامتلا بمثلها
بيد كما رواه مسلم واستصحاب الطهارة لمن شك في ثيابها
فليست من اصول الفقه وان ذكر بعضها في كنية تحيلا وتقية
الاستدلال بها وما ينبع ذلك ومعنى كيفية الاستدلال
بها ترتيب الادلة في التقديم والتاخير وما يتبع ذلك
من احكام المجتهدين اي بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند
تعارضها لكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمعد
على المطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تجري الى
صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة هي الفن
المسمى باصول الفقه لتوقف الفقه عليه **وابواب اصول**
الفقه اقسام الكلام والامر والرهني والعام والخاص ويذكر
فيه المطلق والمفند والمجمل والمبين والظاهر وفي بعض النسخ
والمؤول وسياتي **والافعال والتاسخ** **والتنسخ** **والاجماع**

والاخيار والقياس والخطر والاباحة وتزيب الادلة وصحة
المفني والمستغنى وحكام المجتهدين فاما اقسام الكلام فاقول
ما يتركب منه الكلام كلام مفيد اسمان نحو زيد قائم واسم
وفعل نحو قام زيد او فعل وحرف نحو ما قام اثبتته بعضهم
ولم يعد الضمير في قام الرجوع الى زيد مثلاً لعدم ظهوره كالمجهر
على عدة كلمة او اسم وحرف وذلك في الذاء نحو يا زيد وات
كان المعنى ادعوا وانا ادي زيدا وايضا فالكلام ينقسم الى امر
ونهي وخوف ولا تفعد وخير نحو جازيد واستخار وهو
الاستنفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم او لا وينقسم ايضا
الى نحو نحو ليت الشباب يعود يوما وعرض نحو الا تترك
عندنا وفهم نحو والله لا افعلن كذا ومن وجه اخر ينقسم الى
حقيقة ومجاز فالحقيقة ما ينفي في الاستعمال على موضوعه
وقيل ما استعمل فيما اصطلح عليه المخاطبون من المخاطبة
وان لم يبق على موضوعه اللغوي كالصلاة في الهيئة
المخصوصة فان لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعا
بخير والادابة لذات الاربع كالمجاز فانه لم يبق على موضوعه
كالمجاز اللغوي وهو كل ما يدب على وجه الارض والمجاز
ما يجوز اي تعدي به عن موضوعه هذا على المعنى الاول
للحقيقة وعلى الثاني فهو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من

المخاطبة

المخاطبة والحقيقة اما لغوية بان وضعها اهل اللغة كالاسد
للمحوان المعتزس واما شرعية كان وضعها الشارع
كالصلاة للعبادة المخصوصة واما عرفية بان وضعها
اهل العرف العام كالادابة لذات الاربع كالمجاز وهي لغة لكل
ما يدب على وجه الارض او الخاص كالفاعل للاسم المعروف
عند النخاعة وهذا التقسيم ما ش على التعريف الثاني للحقيقة
دون الاول القاصر على اللغوية والمجاز اما ان يكون زيادة
او نقصان او نقل او استعارة فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى
ليس كمثل شي فلا كاف زائدة والافرى بمعنى مثل فيكون له
تعالى مثل وهو محال والفضل بهذا الكلام نفيه والمجاز
بالنقصان مثل قوله تعالى واستل الفرية اي اهل الفرية
وفرب صدق تعريف المجاز على ما ذكر بانه استعمل نفي
مثل المثل في نفي المثل وسوال الفرية في سوال اهلها والمجاز
بالنقل كالفانط فيما يخرج من الانسان نقل عن حقيقة وهي
الكان للطمين يقضى فيه الحاجة بحيث لا يتبادر منه خوا
الا الى الخارج والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى جدار يريد
ان ينقض اي ليسقط وشبه ميله الى السقوط بارادة
السقوط التي هي من صفات الحي دون الجماد والمجاز التلبيس
على التشبيهية يسمى استعاره والامر اسند الفعل بالقول

من هو دونه علي سبيل الوجوب فان كان الاستدعاء من السلك
سمى القاسا او من الاعلى سمي سوا الا وان لم يكن علي سبيل
الوجوب بان جواز الترتب وظاهره انه ليس بامري في الحقيقة
وصيغته الدالة عليه **فصل** كوا ضرب واكرم واشرب وهي
عند الاطلاق والتجريد عن القرنية الصارقة عن طلب الفعل
تحمل عليه اي علي الوجوب نحو اقيموا الصلاة الامار
الدليل علي ان المراد منه التذنب او الاباحة **فصل** علي اي علي
التذنب او الاباحة مثال التذنب فكانوا هم ان علمتم فيهم خيرا
ومثال الاباحة واذا حللتم فاصطادوا وذا جمعوا علي علم
وجوب الكفاية والاصطاد ولا يقتضي التكرار **علي الصحيح**
لان ما قصد به من تحصيل المأمور به يتحقق بالمرء الواحدة والاصل
والاصل براءة الامة ما زاد عليها **الا اذا دل الدليل علي قصد**
التكرار فيعمل به كالامر بالصلوات الحسن والامر بصوم رمضان
ومقابل الصحيح انه يقتضي التكرار فيستوعب المأمور بالطلوع
ما يمكنه من زمان العر حيث لا يمان لامر المأمور به لانقضاء
مرجح بعضه علي بعض ولا يقتضي الفور لان العرض منه
ايجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الاول دون الزمان
الثاني وقيل يقتضي الفور وعلي ذلك من قال انه يقتضي التكرار
والامر بايجاد الفعل امر به وبجاء اليم الفعل الذي كاد

بالصلاة

المطالبة بالصلاة امر بالطهارة المودعة اي فان الصلاة لا يقع
بدون الطهارة **واذا فعل** بالبنا للمفعول اي المأمور به **يجز**
المأمور عن العهد اي عمدة الامر ويتصف الفعل بالاجزاء
والرسول صلى الله عليه وسلم يدخل في امر الله تعالى الذي يدخل
في الامر والنهي **وما لا يدخل** هذه ترجمة يدخل في خطاب الله
تعالى للمؤمنين وسياتي الكلام في الكفارة والساهي والصبي
والمجنون غير داخلين في الخطاب لان تنافي التكليف عنهم ونقص
الساهي بعد ذهاب السهو عنه جبر خلل السهو وكفضا ما
فانه من الصلاة وضمان ما انفق من المال والكفارة بالمال
بفروع الشرائع وبما لا ينفع الابه وهو الاسلام لقوله تعالى
ما سلككم في سقر فالوالم **ذلك من المصلين** وفائدة خطابهم بها
عقابهم عليها اذ لا تصح منهم حال الكفر لئلا يفرها علي البينة
المستوفقة علي الاسلام ولا يواخذون بها بعد الاسلام
ترغيبا فيه **والامر بالشئ** اي عن حدة والنهي عن الشئ
امر بصدقه فاذا قال له اسكن كان ناهيا له عن الخروج او
لا تتحرك كان امره بالسكون والنهي استدعاء الترتب بالقول
من هو دونه علي سبيل الوجوب علي وزان ما تقدم في حد
الامر ويدل النهي المطلق شرعا علي فساد النهي عنه في العبادات
سوا نهي عنها بعينها كصلاة الحائض وصومها ولامر لامر

لهذا الصوم يوم النحر والصلاة في الدورات المذكورة وفي
 المعاملات ان يرجع الى نفس العقد كما في بيع الحصاره او لا مر
 داخل فيه كما في بيع الملا فيع او لا مر خارج عنه لا زمره كما
 في بيع درهم بدرهمين فان كان غير لازمه كالموضو باما
 وكالبيع وقت تداع لم يدل على الفساد دخلا فالمن يفهم
 كلام المصنف وتزدرب صيغة **الامر** اي بالامر الا
 كما تقدم او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او التسوية نحو اصاب
 او لا تصبروا او التكوين نحو كونوا فرقة واما العام وهو ما
 شئتم فصاعدا من غير حصر من قوله عمت ذيدا وعصروا
 بالعطا وعمت جميع الناس بالعطا اي شملتهم به ففي
 العام شمول والفاظه الموضوعه له الاسم للمعرف بالالف
 واللام كخزان الانسان لفي جنس الادفين امتوا واسم الجمع
 المعروف ايضا باللام نحو فاقتلوا المشركين والاسماء البهية قل
 فمن يعقل كن دخل داري فهو امن وما فيما لا يعقل نحو ما
 جاني منك اخذته واي في الجميع اي من يعقل وما لا يعقل
 نحو اي عبيدي جاك احسن اليه واي الاشياء اودت
 اعطيتك واي في المكان نحو اين تكن الكون معك ومتى في الزمان
 نحو متى شئت جنتك وما في الاستفهام نحو ما عندك
 والخوخوما تعمل تجزبه وفي نسخة والخبر بدل الجير الخو علمت

للجمعه لم صوح

ما علمت

ما علمت وغيره كالحبر على النسخة الاولى والجزء اعلى النسخة
 الثانية ولان النكرات نحو لا رجل في الدار والعموم من صفات
 النطق ولا يجوز دعوى العموم في غيره من الفعل وما يجري
 مجراه كما في جمعه صلى الله عليه وسلم بين صلاتين في السفر
 رواه البخاري فانه لا يعم السفر الطويل والقصير فانه انما
 وقع في واحد منهما وكما في فضائه بالشفقة للجار رواه النسائي
 عن الحسن مرسل فانه لا يعم كل جار لاحتمال خصوصه في ذلك
 الجار والخاص يقابل العام فيقال فيه ما لا يتناول شئ من فصاعدا
 من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال والتخصيص
 يتميز بعض الجملة اي لخرجه كخراج المعاهد من من قوله تعالى
 فاقتلوا المشركين وهو ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل
 المستثنى وبيان في مثاله **الخارج** ما لوله لا دخل في الكلام والنظر
 نحو اكرم بني تميم انجاوزك اي الجائين منهم والتقييد بالصفة
 نحو اكرم بني تميم الفقهاء والمستثنى الخارج ما لوله لا دخل في الكلام
 نحو جاز الفوم الارزدا وانما يصح ان يبقى من المستثنى منه شئ
 نحو له علي عشرة الا تسعة فلو قال الا عشرة لم يصح وزنه
 العشرة ومن شرطه ان يكون متصلا بالكلام فلو قال جاز
 الفقهاء ثم قال بعد يوم الارزدا لم يصح ويجوز تقديم الاستثناء على
 المستثنى منه نحو ما قام الارزدا احد ويجوز الاستثناء من الجنس



كما تقدم ومن غير خروج القوم الى المحرير والشرط المخصص
 يجوز ان يتقدم على المشروط نحو ان جاءك بنو نعيم فاكرمهم
 والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق كالترقية قيدت بالامان
 في بعض المواضع كما في كفارة القتل والحلقت في بعضها كما في
 كفارة الظهار فيحمل المطلق على المقيد احتياطاً ويجوز الكتاب
 بالكتاب نحو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات خص بقوله تعالى
 والمحصات من الدين أو تو الكتاب من قبلكم اي حل لكم **وتخصيص**
 الكتاب بالسنة كتخصيص قوله تعالى يو صليماً الله في اولادكم
 الى اخره الشامل الولد الكافر بمحدث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
 المسلم **وتخصيص السنة بالكتاب** كتخصيص حديث الصحابة
 لا يقبل الله صلاة احدكم اذ احدث حتى يتوضأ بقوله تعالى وان
 كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ما فتيموا وان وردت السنة
 بالنعم اي بعد زوال الاية **وتخصيص السنة بالسنة**
 كتخصيص حديث الصحابة فيما سقت السما العشر حديثها
 ليس فيما دون خمسة اوسف صدقة **وتخصيص النطق**
 بالقياس ونعني بالنطق قوله تعالى وقول النبي صلى الله
 عليه وسلم لان القياس يستند الى نص من الكتاب او
 السنة فكانه المخصص **والجمل ما ينفرد به البيان** نحو ثلاثة
 فروق فانه يحتمل الظاهر والمحض لانتشار القرنين والمحض
 والظاهر

تخصيص

والظاهر والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال والحويز
 التجلي اي الايضاح والنقص ما لا يحتمل الامعنى لحد
 كزيد في رأت زيد وقيل ما تاوية تنزله خوفصيا مر
 ثلاثة ايام فانه مجرد ما ينزل يفهم معناه وهو مشتق
 من منصة العروس وهو الكرسى لارتفاعه على غير
 في فهم معناه من غير توقف والظاهر ما يحتمل امرين احدهما
 اظهر من الآخر كالاسد في رأت اليوم اسدا فانه ظاهر في
 الحيوان للمفترس لانه المعنى الحقيقي يحتمل مرجوحا للرجل الشجاع
 بدله فان حمل اللفظ على الاخر سمي مؤولاً واغايوول بالديلي
 كما قال **ويؤول الظاهر بالدليل** ويسمي ظاهراً بالدليل
 اي كما يسمي مؤولاً ومنه قوله تعالى والسما بيناها بايد
 ظاهرة جمع يد وذلك محال في حقه تعالى فصرف الى معنى
 القوة بالدليل العقلي القاطع **والافعال** هذه ترجمة قال
 الله تعالى وعلي الذين يطيقونه فدية طعام الى قوله ومن شهر منكم
 الشهر فليصمه **والي ما هو الخف** كشيخ قوله تعالى ان يكن منكم
 عشرون صابرون يغلبوا مائة من بقوله وان يكن منكم مائة
 صابرة يغلبوا مائتين **ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب** كما تقدم في
 في ايبي العدة وايبي المصابرة **ونسخ السنة بالكتاب** كما تقدم
 في نسخ استقبايت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث



الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام
وبالسنة نحو حديث مسلم كنت نرسيتكم عن زيارة القبور
فزورها وسكت عن نسخ الكتاب بالكتاب بالسنة وقد
قبل جواره ومثل له بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف مع حديث
الترمذي وغيره لا وصية لوارث واعترض بانه خبر واحد
وسيا تي انه لا ينسخ للنواتر بالاحاد وفي نسخة ولا يجوز
نسخ الكتاب بالسنة اي بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لان
التخصيص اهلون من النسخ ويجوز نسخ المتواتر
ونسخ الاحاد بالاحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر
كالقران بالاحاد لانه دونه في القوة والراجح جواز ذلك لان
محل نسخ الحكم والدلالة عليه بالمتواتر فثبت كالاحاد
فصل في التعارض اذا تعارض نطقان فلا يخولوا اما ان يكونا
عامين او خاصين او لحداهما عاما والاخر خاصا او كل واحد
منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فان كانا عامين فان
امكن الجمع بينهما جمع يحمل كل واحد منهما على حاله مثاله حديث
شر الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد وحديث خير
الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد فحمل الاول على
ما اذا كان من له الشهادة عالما بها والثاني على ما اذا لم يكن
عالما

عالمها بها والثاني رواه مسلم بلفظ الا خبركم بخير الشهود
الذي ياتي بشهادته قبل ان يسئلها والاول متفق على
معناه في حديث خيركم قرني ثم الذين يلونهم الي قوله ثم
يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا وان لم
يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما ان لم يعلم التاريخ اي
الي ان يظهر مرجح احدهما مثاله قوله تعالى او ما ملكت
اياكم وقوله تعالى وان تجعوا بين الاختين فالاول يجوز
جمع الاختين بملك اليمين والثاني يحرم ذلك فبرجح التخييم
لانه لحوط فان علم التاريخ وينسخ المتقدم بالمتاخر
كما في ابتي عذ الوفاة وايتي المصا برة وقد تقدمت
الاربعة وكذلك ان كانا خاصين اي فان امكن الجمع بينهما
يجمع كما في حديث انه صلى الله عليه وسلم توضا وغسل
رجليه وحديث هذا مشهور في الصحيحين وغيرها
وحديث انه صلى الله عليه وسلم توضا ورش الماء
علي قدميه وهما في النعلاين رواه النساي والبيهقي
وغيرهما فجمع بينهما بان الرش في حال التجديد كما في
بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يحدث وان لم يمكن
الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف فيها الي ظهور مرجح
لاحداهما مثاله ملجا انه صلى الله عليه وسلم سئل



عما جعل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق
الاذار ورواه ابو داود وجاءه صلي الله عليه وسلم
اصغوا كل شيء الا البنكاح اي الوطن رولا مسلم ومن
جعلته الوطن فيما فوق الاذار والمراد بما فوق الاذار ما فوق
السرة والمراد بما تحت الاذار ما تحت السرة الى الركبة فتعاضدا
فيه فخرج بعضهم التحريم احتياطا وبعضهم للحل لانه اهل
في المنكحة وان علم النارج المتقدم بالمناخر كما تقدم في حديث
زيارة القبر وان كان احدهما عالما والاخر خاصا فخص
العام بالخاص لتخصيص حديث الصحيحين فيما سفل السما
العشر مجديهما ليس فيما دون خمسة او سفي صدقة
كما تقدم وان كان كل منهما عالما من وجه وخاصا من
وجه لخص عموم كل واحد منهما بخصوص الاخر
بان يمكن ذلك مثاله حديث ابي داود وغيره اذا بلغ الماء
قلتين فانه لا يجس مع حديث ابي ملج وغيره للالتج
شي الاما غلب على ريحه وطعمه ولونه فالاول خاص
بالقلتين عام في التغير وغيره والثاني خاص بالمتغير عام
في القلتين ومادونهما فخص عموم الاول بخصوص الثاني
حتى يحكم بان القلتين تجس بالتغير وخص عموم الثاني
بخصوص الاول حتى يحكم بان مادون القلتين يجس
وان

سنة

وان لم يتغير فان لم يكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص
الاخر احتيج الى الترجيح بينهما فيما تعاضدا فيه مثاله
حديث البخاري من بدل دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين
انه صلي الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام
في الرجال والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص بالنساء
عام في الحريات والمرتدات فنفا رضاء في المرتدة هل تقتل ام لا
والاجماع من اتفاق علماء اهل العصر على حكم الحادثة
فلا يعتبر اتفاق العوام لهم ونعني بالعلماء الفقهاء فلا تعتبر
الاصوليين لهم ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية لانها
محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية مثلا فانها ما يجمع فيها عالما
اللغة واجتماع هذه الامة حجة دون غيرها لقوله
صلي الله عليه وسلم لا تجتمع امتي على ضلالة رواه
الترمذي والشرع ورد بعصمة هذه الامة لهذا
الحديث ونحوه والاجماع حجة على العصر الثاني ومن بعده
وفي اي عصر كان من عصر الصحابة ومن بعدهم ولا
يشترط في حجية انقراض العصر بان يموت اهله على
الصحيح لسكوت ادلة الحجة عنه وقيل يشترط لجواز
ان يطرأ بعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع عنه ولجب
بانه لا يجوز له الرجوع عنه لاجماعهم عليه فان قلنا انقراض

العصر شرط يعتبر في انعقاد الاجماع قول من ولدني
حياتهم وتقته وصار من اهل الاجتهاد ولهم
علي هذا القول ان يرجعوا عن ذلك الحكم الذي ادي
اجتهادهم اليه والاجماع يقع بقولهم ويفعلهم
كان يقولوا شي او يفعلوه فيدل فعلم له علي جواز
لعمومهم كما تقدم ويقول البعض ويفعل البعض
وانتشار ذلك القول او الفعل وسكون الباوين
عنه ويسمي ذلك بالاجماع السكوني وقول واحد
من الصحابة ليس بحجة علي غير القول الجديد
وفي القديم حجة الحديث اصحابي كالنجوم يارهم اقدم اهد يتم
واجيب بضعفه واما الاخبار والخبر ما يدخل الصدق
والكذب لاحتماله لهما من حيث انه خبر كقوله قام زيد
يحمل ان يكون صدقا وان يكون كذبا وقد يقطع تصدقه
او كذبه لامر خارجي لا اول خبر الله تعالى والثاني
لقوله الضدان يجمعان والخبر ينقسم قسمين الاحاد
ومتواتر والمتواتر ما يوجب العلم وهو ان يروى جماعة
لا يقع التواطؤ علي الكذب من كلام وهكذا ان ينقسم
ينتهي الي الخبر عنه فيكون في الاصل عن مشاهدته
او سماعه عن اجتهاده كالاجماع عن مشاهدة مكة او سماع

خير الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاخبار
عن خبره فانه لجواز الخطا فيه كاجبار الفلاسفة بقدم العلم
والاحاد وهو مقابل المتواتر هو الذي يوجب العمل
ولا يوجب العلم لاحتمال الخطا فيه وينقسم قسمين
الي مرسل ومسند فالمسند ما اتصل اسناده بان
صرح برواته كلهم والمرسل ما لم يتصل اسناده بان
اسقط بعض رواته فان كان من مراسيل غير الصحابة
رضي الله عنهم فليس بحجة لاحتمال ان يكون مخروجا
الامر اسيل سعيد بن المسيب من التابعين رضي
الله عنهم وعنه اسقط الصحابي وعزاه للنبي في
حجة فانها قد ثبت اي فتش عنها فوجدت مسانيد
اي دولها له الصحابي الذي اسقطه عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهو في الغالب صهره ابو زوجه ابو
هريرة رضي الله عنه امام مراسيل الصحابة بان يروي
صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يسقط الثاني فحجة لدن الصحابة كلهم عدول والعنفه
بان يقال حدثنا فلان عن فلان في حجة تدخل علي الاثنا
اعلي حكمه ويكون الحديث المروي بها في حكم المسند
للمرسل لاتصال سنده في الظاهر واذا قرئ الشيخ

وغيره يسمعه يجوز للراوي ان يقول حدثني واخبرني وان
 قرأه هو علي الشيخ فيقول اخبرني ولا يقال حدثني لانه لم
 يحدثه ومنهم من اجاز حديثي وعليه عرف اهل الحديث لان
 الفصل الاعلام بالرواية عن الشيخ وان اجازته الشيخ من غير قولة
 فيقول اجازني واخبرني اجازة واما القياس فهو فرع الفرع
 الى اصل العلة فيحكم كقياس الارز على البرقي في الرطام
 الطعم وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام الى قياس على قياس
 دلالة وقياس شبيه بقياس العلة ما كانت العلة فيه
 موجبة للحكم اي عند العلة بحيث لا يحسن غفلا تخلفه عنها
 كقياس الضرب على النافيف للوالدين في التحريم لعل الايتان وفيما
 الدلالة هو الاستدلال باحد النظمين على الآخر وهو ان
 يكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم كقياس
 مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة مجامع انه مال تام
 ويجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به ابو حنيفة
 وقياس الشبهة هو الفرع المتردد بين اصلين فيلحق بالكثرهما
 تشبيها كما في العبد اذا ائلف فانه متردد في الضمان بين الانسان
 الحر من حيث انه ادي وبين البرميمة من حيث انه مال وهو المال
 اكثر تشبيها من الحر بدليل ان يباع ويورث ويوقف وتضمن الجزاء
 بما نفص من قيمته ومن شرط الفرع ان يكون مناسبا للاصل

فيما

فيما يجمع به بينهما للحكم اي يجمع بينهما بما نسب للحكم ومن شرط
 الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين ليكون
 القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم
 الاصل بدليل تقول به القياس ومن شرط العلة ان تطرد في
 معاولها ولا تنقض لفظا ولا معنى فتقضى لفظا
 بان صدقت الاوصاف المعبر بها عنها في صورة بدور الحكم
 او معنى بان وجد المعول للعلة في صورة دون الحكم فسد
 القياس الاول كان يقال في القتل بالمشقة انه قتل عمد عدوان
 فيجب به القصاص كالقتل بالمجدد فينتقض ذلك لقتل
 الوالد وله فانه لا يجب به قصاص والثاني كان يقال
 تجب الزكاة في المواتي لدفع حاجة الفقير فيقال
 ينتقض ذلك بوجوده في الجوهر ولا زكاة فيها ومن
 شرط الحكم ان يكون مثل العلة في النفي والاثبات اي
 تابعها في ذلك ان وجدت وجدت وان انتفت انتفت
 والعلة هي الجالبة للحكم بما نسبتها له والحكم هو المطلوب
 للعلة لما ذكره من الخطر والاباحة فمن الناس من يقول ان الزكاة
 بعد البعثة على الخطر اي على صفة هي الخطر اما اباحتها
 الشريعة فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على الاباحة
 ينسك بالاصل وهو الخطر ومن الناس من يقول بغيره



وهو ان الاصل في الاشياء بعد البعثة انما على
الاباحة الا ما حظرها الشارع والصحح التفصيل
وهو ان المضار على التحريم والمنافع على الحل اما قبل
البعثة فلا حكم يتعلق باحد لا انتفا. الرسول الموصى
له ومعنى استصحاب الحال الذي يحتاج به كما سيأتي ان
يستصحب الاصل اي العدم الاصلى عند عدم الدليل
الشرعي بان لم يجد المجتهد بعد البحث عنه بقدر
الطاقة كان لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فهو
لا يجب باستصحاب الحال اي العدم الاصلى
وهو حجة جزيا اما الاستصحاب المشهور الذي
هو ثبوت امر في الزمن الثاني بوثقه في الاول فحجة
عند نادون الحنفية فلا زكاة عندنا في عشرين
دينارا ناقصة تروح رواح الكاملة بالاستصحاب
واما الدلة بتقديم الجلي منها على الخفي كالظاهر وللؤلؤل
فيتقدم اللفظ في معناه الحقيقي على معناه المجازي
والموجب للعلم على الموجب للنظر وذلك كالتواتر
والاحاد فيقدم الاول الا ان يكون عاما فيخص الثاني
كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة والنطق
من كتاب او سنة على القياس الا ان يكون النطق
عاما

عاما فنخص كما تقدم والقياس الجلي على الخفي
وذلك كقياس العلة على قياس التشبه فان
وجد في النطق من كتاب او سنة ما يغير الاصل
اي العدم الاصلى الذي يعبر عن استصحابه با
استصحاب الحال فواضح انه يعمل بالنطق والد
اي وان لم يوجد ذلك في استصحاب الحال
اي العدم الاصلى اي يعمل به وان شرط المفتي
وهو المجتهد ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرعا
خلاف مذهب اي يمسائل الفقه قواعد وفروعه
وبما فيها من الخلاف ليزهد الى قول منه ولا
يخالفه بان يحدث قول اخر لا يستلزام اتفاق
من قبله بعدم ذهابهم اليه على نفسه وان يكون
كامل الدلة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج اليه في
استنباط الاحكام من النحو واللغة ومعرفته
الرجال الراويين للاخبار ليحذف رواية المقبول منهم
دون المخرج وتفسير الايات الواردة في الاحكام
والاخبار الواردة فيها ليوافق ذلك في اجتهاده
ولا يخالفه وما ذكره من قوله عارفا بالخ من جملة



أهل الاجتهاد ومنها معرفة بقواعد الأصول
وغير ذلك ومن شرط المستفتي أن يكون من
أهل التقليد فيقلد المفتي في الفتيا فإن لم يكن
الشخص من أهل التقليد بان كان من أهل
الاجتهاد فليس له أن يستفتي كما قال وليس
للعالم أي المجتهد أن يقلد لقلبه من الاجتهاد
والتقليد قبول قول القائل بلا حجة يذكرها فعلى
هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم
فما ذكره من الأحكام يسمى تقليدا ومنهم
من قال التقليد قبول قول القائل وانت لا تدري
من أين قاله أي لا تعلم ما أخذه في ذلك فإن
قلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
بالقيابان يجتهد فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليدا
لاحتتمال أن يكون عن اجتهاد وإن قلنا أنه
يجتهد وإنما يقول عن وحي وما ينطق عن
الدهوي أن هو الاوحي توحى فلا يسمى قبول
قوله تقليدا لاسناده إلى الوحي وأما الاجتهاد
فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض المقصود من العلم

ليحصل

ليحصل له فالمجتهد إن كان كامل الألة في الاجتهاد
كما تقدم فإن اجتهاد في الفروع فأصاب فله
أجران على اجتهاده وأصابته وإن اجتهاد
فيها فأخطأ فله أجر واحد على اجتهاده
وسياقي دليل دليل ذلك ومنهم من قال
كل مجتهد في الفروع مصيب بناء على أن حكم
الله في حقه وحق مقلده ما أدى إليه اجتهاد
ولا يجوز أن يقال كل مجتهد في الأصول الكلامية
أي العقائد مصيب لأن ذلك يؤدي
إلى تصويب أهل الضلالة من النصاري
في قولهم بالتثليث والمجوس في قولهم
بالأصلين للعالم النور والظلمة والكفار في
نفهم التوحيد وبغثة الرسل والمعاد في
الآخرة والمحدثين في نفهم صفاته تعظيم
كالطام وخلقه أفعال العباد وكونه ليس مريئا
في الآخرة وغير ذلك ودليل من قال
ليس كل مجتهد في الفروع مصيبا قوله صلى
الله عليه وسلم من اجتهد فأصاب
فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر

واحد ووجه الدليل ان النبي صلى
الله عليه وسلم خط المجهده مرة
وصوبه اخرى انتهى والحديث رواه
الشيخان ولفظ البخاري اذا الجنه
الحاكم فحكم فاصاب فله اجران واذا
حكم فخطا فله اجر ثم الكتاب بحمد

الله وحسن توفيقه

وصلي الله علي سيدنا

محمد وعلي اله وصحبه

وسلم تسليما

كثيرا مباركا

شعر

دايما ابدك فلا تحسبك اثواب على رجل
الي يوم دمع عنك اثوابه وانظر الي الادب
الدين العود لو لم نفع منه روا عنه
ولحمد لم نعرف الناس بين العود والحب



ياك لانصف لقائل قائل سوي العالم والظن به
تكرم من الطرف اوسطا وعلم من جانب التشبه
وسمعت من عنده سمعت من عنده سمعت من عنده
فانك عنده سمعت من عنده سمعت من عنده